وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر

عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٠ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٠/١٢/٢٦ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٣/٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٧٩٧٠٠٠ ج (فقط مليون وسبعمائة وسبعة وتسعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٠٦٣٤٨٨ ج (فقط مليون وثلاثة وستون ألفًا وأربعمائة وثمانية وثمانون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٧٣٣٥١٢ ج (فقط سبعمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا وخمسمائة واثنا عشر جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠١١/٣/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى